



(٢٤٥) - (٢٥٧)

العدد الثامن

مفهوم السياسة الاجتماعية ودور الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي

أ. م. د. نزار عبد السادة النصار

جامعة واسط / كلية الآداب

nalnasar@uowasit.edu.iq

الملخص:

لقد أصبحت مسؤولية تحقيق الرعاية الاجتماعية من المهام الرئيسية للحكومات في المجتمعات الحديثة وهي تتعاون في سبيل تحقيق ذلك مع العديد من المهن والتخصصات المرتبطة ، ومنها مهنة الخدمة الاجتماعية التي تتعامل مع مشكلات الانسان والقضايا المختلفة به بصورة مباشرة او غير مباشرة ، سواء بتدخلها على المستوى العلاجي او الوقائي او الترموي والذي يحقق للإنسان افضل استثمار ممكن لإمكاناته وقدراته لتمكينه من مواجهة مختلف المشكلات والقضايا ، ويمكن القول ان للأخصائي الاجتماعي دورا واضحا في ممارسة السياسة الاجتماعية واثر ذلك في تحقيق العدالة والمساهمة في رسم سياسة اجتماعية جديدة تتناسب مع الاطار الثقافي والقانوني في المجتمع وفي المؤسسات ذات العلاقة بنشاطات الخدمة الاجتماعية في البلد . لقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج في مجال ممارسة السياسة الاجتماعية، فضلا عن وضع عدد من المقترحات والتوصيات في مجال أهمية دور الاخصائي الاجتماعي في مجال التأثير على السياسة الاجتماعية.

الكلمات مفتاحية: السياسة الاجتماعية، الاخصائي الاجتماعي. الممارسة المهنية

Social workers and professional practice of the social worker

Dr. Nizar Abdel-Sada Al-Nasser

College of literature/ University of Waist

nalnasar@uowasit.edu.iq

Abstract

The responsibility to achieve social care has become one of the main tasks of governments in modern societies, and they cooperate in order to achieve this with many related professions and specializations, including the



profession of social work that deals with human problems and various issues directly or indirectly, whether through its intervention at the therapeutic level or It can be said that the social worker has a clear role in practicing social policy and its impact on achieving justice and contributing to the formulation of a new social policy commensurate with the cultural and legal framework in society and in institutions with Relationship to social service activities in the country. The study reached a number of results in the field of social policy practice, as well as a number of proposals and recommendations in the field of the importance of the role of the social specialist in the field of influencing social policy.

Keywords: social policy, social worker and professional practice.

المقدمة:

ينقسم مصطلح السياسة الاجتماعية الى جزئين الأول مصطلح سياسة وهو يعني وجود غايات واهداف يتطلب تحقيقها ، والجزء الثاني مصطلح اجتماعية وهي يعني السياسة التي تهتم بجوانب الحياة الاجتماعية والتي ترسم شكل الحياة في المجتمع ، ولذا أصبحت مسؤولية تحقيق الرعاية الاجتماعية من المهام الرئيسة للحكومات في المجتمعات الحديثة وهي تتعاون في سبيل تحقيق ذلك مع العديد من المهن والتخصصات المرتبطة ، ومنها مهنة الخدمة الاجتماعية التي تتعامل مع مشكلات الانسان والقضايا المختلفة به بصورة مباشرة او غير مباشرة ، سواء بتدخلها على المستوى العلاجي او الوقائي او التثموي والذي يحقق للإنسان افضل استثمار ممكن لإمكاناته وقدراته لتمكينه من مواجهة مختلف المشكلات والقضايا .

والسياسة الاجتماعية هي ذلك التفكير المنظم الذي يوجه البرامج والتخطيط في إدارة المجتمع ويفترض ان تتبع السياسة الاجتماعية من تطلعات المجتمع لتعبر عن أهدافه وتوضح مجالات البرامج والخطط الاجتماعية وتحدد الاتجاهات الاجتماعية العامة لتنظيمها وإدائها. (حسن ، ٢٠١٢ ، ص١٨٦) .

وفي ضوء ذلك تم تقسيم هيكلية البحث على جملة نقاط اساسية وهي:

المبحث الأول: عناصر البحث:

المبحث الثاني: السياسة الاجتماعية (المفاهيم والخصائص)



- المبحث الثالث: الارتباط بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية:
المبحث الرابع: العوامل المؤثرة في صنع السياسة الاجتماعية:
المبحث الخامس: دور الاخصائي الاجتماعي في السياسة الاجتماعية:
المبحث السادس: رؤية استشرافية لمستقبل السياسة الاجتماعية في العراق:
الاستنتاجات والتوصيات:
المبحث الأول: عناصر البحث:
أولاً: مشكلة البحث:

لقد ركزت اسهامات علم الاجتماع واهتماماته منذ نشأته الأولى على دراسة مشكلات المجتمع الحديث، وتحليل الأوضاع والتغيرات المصاحبة له، وقد اهتم علماء الاجتماع من أمثال اوگست كونت، واميل دوركايم ، وهربرت سبنسر ، بدراسة المشكلات الاجتماعية مثل الانتحار ، والرعاية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية وغيرها (عبدالرحمن ، ٢٠٠٦ ، ص٧) .

ان السياسة الاجتماعية ليست مجرد موضوع يمارسه الاخصائيون الاجتماعيون ويفهمونه من اجل مساعدة العملاء على الوصول الى البرامج والموارد ، انها أيضا ساحة لممارسة الخدمة الاجتماعية ، كما يمارس الاخصائيون الاجتماعيون مع الافراد الاسر المنظمات والمجتمعات المحلية ، ان ممارسة السياسة الاجتماعية جانب مهم في الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في كل المؤسسات سواء على المستوى المحلي او الإقليمي او المستوى القومي ، وداخل كل مستويات التدخل الصغير او المتوسط والكبير من اجل تحقيق غايات ورسالة المهنة للعدالة الاجتماعية والاقتصادية . (الابشيهي ، ٢٠٢١ ، ص٤) .

ان جميع البرامج والإجراءات الخاصة بالسياسات الاجتماعية او تعزيز حكم القانون والضبط الرسمي، سواء كانت بنى مؤسسية او نظما للمساعدة او برامج التمكين المختلفة، فأنها تستهدف الحفاظ على حالة من التوازن الحركي في بنية المجتمع وخصوصا في مراحل التحول السريع او في المراحل التي يواجه فيها المجتمع ضغوط المشكلات الاجتماعية او الاقتصادية او كوارث بيئية. (ياسين ، ٢٠١١ ، ١٩٤) .

ان هذه الدراسة تسعى لمعرفة مدى انخراط الاخصائيين الاجتماعيين في ممارسة السياسة الاجتماعية كأحد الأنشطة المساعدة في مجال ممارسة الخدمة الاجتماعية، وبما يتناسب مع الإطار



الثقافي والقانوني والاجتماعي في المجتمع، كجزء من الرسالة الإنسانية والعلمية والمهنية للخدمة الاجتماعية في المساهمة بتقديم وتطور المجتمع وازدهاره في كافة النواحي المجتمعية. ولا يمكن الادعاء ان السياسة الاجتماعية برمتها هي من صنع الاخصائيين الاجتماعيين وحدهم، او ان وضع السياسة الاجتماعية هي مسؤولية محصورة بمهنة الخدمة الاجتماعية، وانما يشارك الاخصائيون الاجتماعيون ضمن الفريق المتكامل الذي يتألف من عدد من الاخصائيين في كافة المجالات المتصلة بالسياسة الاجتماعية.

كما ان على الدولة ان تلعب دورا رئيسيا في حماية وتعزيز ومساندة الرعاية والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لكل مواطنيها ، وتستند في ذلك الى مبادئ المساواة في الفرصة والعدالة التوزيعية للثروة ، لاجا هؤلاء غير القادرين على الاستفادة لانفسهم من الحدود الدنيا مما يجري توفيره من جانب الدولة لأجل حياة جديدة . (مهدي ، ٢٠٢٠ ، ص ٨٨).

ثانيا: اهمية البحث واهدافه:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها محاولة لمعرفة واقع السياسة الاجتماعية العراق، ومعرفة الصورة المستقبلية لها، فضلا عن كونها تحاول معرفة مدى الارتباط الوثيق بين كل من السياسة الاجتماعية وبين الخدمة الاجتماعية من جهة ثانية، إضافة الى معرفة اسهامات الاخصائي الاجتماعي والدور الذي يمكن ان يلعبه في هذا المجال الحيوي من مجالات تطور وتنمية المجتمع، ومعرفة اهم المشكلات والتحديات التي تواجهها السياسة الاجتماعية في ظل التغيرات المعاصرة وأثر ذلك على الامن المجتمعي والإنساني.

ثالثا: منهجية البحث:

ان المنهجية التي اتبعها الباحث في هذا البحث هي منهجية البحث الوصفي التحليلي الاجتماعي لغرض بناء الجانب النظري بعد الاطلاع على ما توفر للباحث من مصادر علمية تخص موضوع البحث.

المبحث الثاني: السياسة الاجتماعية (المفهوم والخصائص).

أولا: مفهوم السياسة الاجتماعية:

تعرف السياسة الاجتماعية بكونها مجموعة الأنشطة والمبادئ المجتمعية التي توجه طريقة التدخل وتعمل على تنظيم العلاقات بين الافراد والجماعات والمجتمعات والمنظمات، هذه المبادئ والأنشطة هي محصلة لقيم ومبادئ وعادات المجتمع في تحديد طريقة توزيع الموارد ومستوى المعيشة، تتضمن



السياسة الاجتماعية خطط وبرامج التعليم والرعاية الصحية ومكافحة الاجرام والانحراف والضمان الاجتماعي التي تضعها الحكومات والمنظمات التطوعية والناس بشكل عام. (حامد ، ٢٠١٢ ، ص٣٣٨).

وقد يشوب مفهوم السياسة الاجتماعية في بعض الأحيان كثير من الغموض وعدم الادراك الواعي للمفهوم خاصة وان كلمة السياسة قد تتجه اليها اذهان البعض على انها تتعلق بالنواحي السياسية في المجتمع والمرتبطة بالعمل السياسي تحديدا، كما يعرف ريتشارد تيمس السياسة الاجتماعية بأنها خطة حكومية نتيجة محاولات بذلت لدراسة الموقف وتقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات لتلافي متاعب متوقعة او التحكم في مواقف معينة حتى يمكن تحقيق زيادة حقيقية محسوسة في معدل رفاهية المجتمع. (القبندي ، ٢٠١٣ ، ص٥).

ان أهمية السياسة الاجتماعية تعود الى دورها في توضيح المعالم وتنسيق الأدوار وتحقيق التكامل بين الأجزاء والتعاون بين الأطراف لتنصب الجهود جميعها في تحقيق الهدف البعيد الذي يسعى اليه جميع المعنيين والمستفيدين في إطار المجتمع الواحد. (الغرايبه ، ٢٠٠٨ ، ١٨٨).

والسياسة الاجتماعية تنبع من واقع المجتمع وثقافته وحضارته وقيمه بما تتضمنه من معتقدات وتوجهات وتوضح مجالات العمل الاجتماعي بمختلف مجالاته وفئاته على المستويين الوطني والمحلي، وتوضح بأسلوب وموضوعي اهداف المجتمع الذي يسعى لتحقيقها والتي تتمثل بإشباع حاجات سكانه. (الغرايبه ، ٢٠٠٨ ، ١٨٨).

ويمكن القول ان السياسة الاجتماعية هي نوع من الاستجابة والالتزام الأخلاقي تجاه قضايا المجتمع وشرائحه المختلفة. (بيومي، وخليفة، ٢٠٠٦، ص٨٧).

ثانيا: مفهوم الدور الاجتماعي:

الدور هو السلوك الذي يقوم به الفرد في المركز الاجتماعي الذي يشغله (ناصر ، ٢٠٠٨ ، ١٧٣) ويعرف أيضا بأنه مجموعة من الأفعال التي يقوم بها الفرد ليؤكد احتلاله المركز الاجتماعي الذي يشغله. (عبدالهادي، ٢٠٠٩ ، ١١٨).

اما الدور الاجتماعي فيمثل الجانب السلوكي في المركز، فكل فرد من أفراد المجتمع يحتل مركزا معيناً ويتوقع منه ان يقوم بالدور المطلوب منه في هذا المركز، وعليه يصبح الدور عبارة عن تعبير بنائي يشير الى مكان او وضع الفرد في اطار معين يحتوي توزيعا خاصا لهذه الأوضاع او الأماكن. (حسين ، ٢٠١٩ ، ص١٧)



ثالثاً: مجالات السياسة الاجتماعية.

تتضمن السياسات الاجتماعية المجالات التالية

- تحديد الأولويات الاستراتيجية في الانفاق على الاحتياجات الاجتماعية.
- وضع برامج موجهة للفقراء والاسر الأولى بالرعاية.
- ضمان تطوير الخدمات الاجتماعية والدعم واليات الامن الاجتماعي.
- كما تتضمن السياسات الاجتماعية مراجعة الخطط الاجتماعية من منظور السياسات الاجتماعية ذلك ان التنمية وحدها تظل ناقصة ومحدودة الأثر إذا لم يصاحبها ادماج الجانب الاجتماعي والثقافي لحاجات الناس. (حسن، ٢٠١٢، ١٨٦)

رابعاً: اهداف السياسة الاجتماعية:

ان اهم اهداف السياسة الاجتماعية تتمثل في تعزيز التوافق والسلم الاجتماعي ذلك ان تبني برامج السياسات الاجتماعية ضروري لمعالجة أسباب عدم الانصاف بين مختلف مكونات المجتمع وضرورية لضبط إيقاع المجتمع ، وتهدف برامج السياسات الاجتماعية أساسا الى كبح الفقر والاقصاء الاجتماعي وخفض التوترات الاجتماعية وتحسين أوضاع المواطنين بمعزل عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وخصائصهم الديموغرافية والجغرافية والعراقية ، وتوجه هذه السياسات الحكومات على صياغة برامج معينة كشبكات الأمان الاجتماعي وسياسات التعليم والخدمات الصحية والعمالة ومن المسائل التي تبحثها هذه السياسات التوزيع العادل للفوائد المرتبطة بالنمو الاقتصادي الكلي فضلا عن القضايا الاجتماعية المهمة كالتغير في مدة انتشار الفقر والتفاوت الشديد في توزيع الدخل واستمرار ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة وارتفاع كلف المعيشة قياسا بالدخل بالنسبة الى غالبية السكان وتدهور الأحوال المعيشية . (قادر، ٢٠١٦، ص ٨٣)

المبحث الثالث: الارتباط بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية:

لم يتعدى الاهتمام المهني للخدمة الاجتماعية بالسياسات الاجتماعية طوال القرن العشرين حدود تطور خدمات الرعاية الاجتماعية ووضع تصورات لشكلها الأفضل ولدور اكثر تأثيرا في حياة المجتمع ، وتعاملت الخدمة الاجتماعية على هذا الأساس مع السياسات الاجتماعية ك مجال من مجالات الاهتمام ، ولكن تطور العلوم الاجتماعية واتساع افاق الخدمة الاجتماعية في العصر الحديث نقلت هذا الاهتمام الى حيز الممارسة لتأخذ السياسة الاجتماعية شكل العملية التي تتألف من خطوات متتابعة مترابطة وفق منهجية علمية ، تساعد على تصميم السياسات وتقود لتنفيذها لمواجهة المشكلات الاجتماعية



وللوصول بالخدمات الاجتماعية الى مستوى يتناسب مع طموحات المواطن وتطلعاته . (الغرابيه ، ٢٠٠٨ ، ١٩٠)

وقد أصبحت مهنة الخدمة الاجتماعية الان جزءا أساسيا من نسيج المجتمع فتوسعت برامجها وانتشرت معاهدها التعليمية ودخلت مجالات جديدة ونجحت في الحصول على اعتراف المجتمعات بخبراتها وفعاليتها فكونت الاتحادات والنقابات المهنية وبدأت تشارك في وضع وتخطيط البرامج والسياسات الاجتماعية وتزويد أصحاب القرار بمعلومات واقعية قائمة على الدراسات العلمية والمناهج البحثية المتطورة. (سليمان، عبد المجيد، ٢٠٠٥، ص١٥)

ويقوم التدخل المهني للخدمة الاجتماعية في السياسة الاجتماعية على ذات المبادئ المهنية والتي تركز في جوهرها على المشاركة الشعبية والعدالة والمساواة والحرية وحق تقرير المصير وبالأسلوب الديمقراطي والإرادة الذاتية، ولا تعني كلمة التدخل هنا معنى الاجبار او القسرية او عدم الالتفات، بل ان حقيقة التدخل هو بذل الجهود الشعبية وشكل التبصر بالأوضاع والظروف والمشكلات، لتوفر بعد ذلك قوة دافعة مبعثها الحماس والتصميم والقناعة نحو اصلاح الأوضاع وتحسين الظروف وحل المشكلات. (الغرابيه ، ٢٠٠٨ ، ١٩٠)

وعلى الرغم من الارتباط الوثيق بين ممارسة السياسة والخدمة الاجتماعية المجتمعية ، مستوى المجتمع المحلي ، حيث هناك درجة من التداخل بينهما في الأهداف المعلنة والقيم الأساسية والرؤية الا ان هناك اختلافات بينهما ، وبينما تحدد ممارسة السياسة في تغيير الساسة الاجتماعية او المساهمة في صياغة السياسات كهدف نهائي لها ، فإن الخدمة الاجتماعية المجتمعية تميل الى اعتبار بناء المجتمع او تعزيز تنظيم الافراد هدفا لها ، وتسعى الى تنمية قدرات المجتمعات المحلية والجماعات والتضامن وتعزيز رأس المال الاجتماعي كأهداف بحد ذاتها . (الابشيهي ، ٢٠٢١ ، ص٧) .

والسياسة والتخطيط مرتبطان بعضهما البعض ارتباطا وثيقا، فالتخطيط كوسيلة يؤدي الى وضع ورسم سياسة معينة، والسياسة من ناحية أخرى تمنح التخطيط بعد ذلك التوجيه والإرشاد في عمليات التخطيط التالية لوضع السياسة موضع التنفيذ في صور البرامج والمشروعات المطلوب تنفيذها، وكما ان السياسة الاجتماعية تتأثر بالعوامل السكانية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية فأن نفس هذه العوامل يجب ان تؤخذ في الحسبان عند القيام بعمليات التخطيط في جميع المستويات. (الحسن، ١٩٩٢ ، ٢٢).



ويعرف التخطيط الاجتماعي على انها أحد طرق الخدمة الاجتماعية الفرعية الذي يستخدمه الاخصائي الاجتماعي عند ممارسته المهنية مع الافراد او الجماعات او المجتمعات لتعبئة وتسيق الموارد والطاقات المتاحة واستثمارها لتحقيق اهداف الممارسة التي يقوم بها. (عفيفي ، ٢٠١٤ ، ص٢٢٨) .

المبحث الرابع: العوامل المؤثرة في صنع السياسة الاجتماعية:

تتعدد هذه العوامل وتتداخل ويختلف درجة تأثير كل عامل من هذه العوامل في صنع وصياغة السياسة الاجتماعية وهي كالآتي:

- القوى الاجتماعية المشاركة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية سواء خبراء او صانعوا السياسة او منفذو السياسة الاجتماعية.

- الأوضاع والابعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسة والإطار الأيديولوجي للمجتمع التي تنبثق عنها المشكلات والقضايا الاجتماعية والحاجات الإنسانية التي تحاول سياسات الرعاية الاجتماعية مواجهتها ومقابلتها والقدرة على وصف وتشخيص هذه الأوضاع والابعاد.

- درجة الزامية التوجهات الاجتماعية والقرارات والتشريعات.

- القدرة على تحويل المواطنين من مستفيدين ومستهلكين الى مشاركين في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية. (القبندي ، ٢٠١٣ ، ٥٢)

المبحث الخامس: دور الاخصائي الاجتماعي في السياسة الاجتماعية:

1- الاخصائي الاجتماعي ودوره في صنع السياسة:

لقد أصبح للأخصائيين الاجتماعيين دور مهم في صنع السياسة الاجتماعية من خلال تصميم مشروعات اصلاح الظروف والأوضاع الاجتماعية لتكون أكثر أهلية للقضاء على المشكلات الاجتماعية القائمة او منع ظهورها. (الغرابية، ٢٠٠٨ ، ١٩٠).

وبالإضافة الى ذلك فقد بدأ ممارسي الخدمة الاجتماعية في المشاركة في العمل السياسي والتنفيذي حيث ان تطور علوم مهنة الخدمة الاجتماعية اعطى لخريجي المهنة ومزاويلها القدرة على تفهم المشكلات الاجتماعية المعاصرة بمنظور اعم يتيح لهم استخدام هذه الحقائق والمعارف والمهارات المكتسبة في النظر الى المشكلات العصرية بطريقة تحليلية وليست بطريقة وصفية ، ولذلك بدأت الدول تعترف بجهود المهنة الذي نتج عن تطويرها وبدأت الأجهزة التشريعية والتنفيذية وأجهزة الثقافة والاعلام تأخذ بأرائهم وتستند على كتاباتهم واحكامهم ومناقشتهم للظواهر الإنسانية وتحليل المشكلات الاجتماعية وتفسيرها . (سليمان ، عبدالمجيد ، ٢٠٠٥ ، ص٢٤)



ولا يمكن الادعاء ان السياسة الاجتماعية برمتها هي من صنع الاخصائيين الاجتماعيين وحدهم، او ان وضع السياسة الاجتماعية هي مسؤولية محصورة بمهنة الخدمة الاجتماعية، وانما يشارك الاخصائيون الاجتماعيون ضمن الفريق المتكامل الذي يتألف من عدد من الاخصائيين في كافة المجالات المتصلة بالسياسة الاجتماعية. (الغرابية، ٢٠٠٨، ١٩١)

حيث يشارك الاخصائيين الاجتماعيين في مهام وضع جدول الاعمال من خلال استخدام البحوث لتحديد أسباب المشكلات وإيجاد حلول لها بناء على أفضل المعارف المتاحة، وفي ضوء ذلك تقديم حلول للمشكلات سواء في صورة تشريع او مقترحات وتقديم العروض والمشاركة في المناقشات لأفناع الاخرين بدعم مقترحاتهم، كما يقوم الاخصائيين الاجتماعيين بدراسة تجارب المجتمعات الأخرى للاستفادة منها كأساس لتغيير السياسة. (الابشهي، ٢٠٢١، ص ١٤)

2- دور الاخصائي الاجتماعي في السياسة الاجتماعية:

وتتجلى مهام وادوار الأخصائي الاجتماعي في السياسة الاجتماعية من خلال:
- يمكن اعتبار الأخصائيين الاجتماعيين همزة الوصل بين الناس والأنظمة الاجتماعية حتى يتم التوافق المتبادل بينهما، لذلك يمكن للأخصائيين الاجتماعيين المشاركة في عملية رسم القرارات الخاصة بصنع وصياغة السياسة الاجتماعية من اجل تحقيق أكبر قدر مستطاع من التوازن ومتطلبات وقدرات الأنظمة الاجتماعية عن طريق اشراك الاختصاصيين الاجتماعيين الذين يشغلون مناصب متقدمة في السلطة التشريعية.

- يساهم الأخصائيون الاجتماعيون في مساعدة الجهات والأجهزة المجتمعية المختلفة التي يعملون بها في إتباع الخطوات العلمية لإحداث تغيير في السياسة الاجتماعية، خاصة إذا كان هناك أوجه قصور أو ثغرات في السياسة الاجتماعية وشعر المجتمع بذلك ووضحت الرغبة القومية من القادة والمسؤولين في إحداث تغييرات اجتماعية، وبذا يعطي الأخصائيون الاجتماعيون اهتماماً إلى الجماعات المحلية بمساعدة صانعي القرارات المتعلقة بالسياسة الاجتماعية. (شبكة المعلومات الدولية نت) (<https://socialsystemengineering.com/>).

ومن الضروري ان يكون الاخصائي الاجتماعي خبيراً في السلوك الاجتماعي من حيث انماطه واسبابه ونتائجه وكيفية تنميته وتطويره نحو الاحسن والأفضل ، وان يكون الاخصائي الاجتماعي متضلعا في عمليات تنظيم المجتمع الخاصة بالاستشارة والعمل مع الجماهير والمنظمات الجماهيرية وفهم أهمية المشاركة الإنسانية في تخطيط وتنفيذ مشاريع التنظيم ، مع تقدير أهمية ممثلي المجتمع



وهيئاتهم نظرا لكونهم القادة الذين ينطقون بلسان ممثليهم ويعبرون عن تطلعاتهم ورغباتهم ويوجهون الفنيين نحو الطريق الموصل الى الأهداف التي تحقق للمجتمع رفاهيته وازدهاره . (الحسن، ١٩٩٢، ص ١٤٣).

وعلى الاختصاصي الاجتماعي في تنظيم المجتمع ان يكون قادرا على التفاعل المهني والإنساني الحي مع الاختصاصيين الاخرين الذين يشاركون معه في عمليات تنظيم المجتمع كالسياسي والمشرع القانوني والمخطط الإداري، وان يكون قادرا على التعاون والتنسيق مع الهيئات والمنظمات والإدارات التي تهمها عملية تنمية المجتمع. (الحسن، ١٩٩٢، ١٤٥).

المبحث السادس: رؤية استشرافية لمستقبل السياسة الاجتماعية في العراق:

منذ قيام الدولة العراقية عام ١٩٢١م تستند السياسة الاجتماعية الى اطار مرجعي واضح المعالم بل ان اطارها كان مركبا او خليطا من توجهات دينيو وعشائرية وسياسية غير متجانسة ، وذلك لأسباب عديدة منها غياب البحوث والدراسات العلمية ، والاعتماد على التجارب الذاتية للمسؤولين ومصالحهم الى جانب تأثير القوى الخارجية ، وبعد ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ ، بدأت الدولة العراقية بإقامة مؤسسات ايوائية للإيتام والمعاقين وأصدرت قوانين ونظما في تأسيس بنية معرفية قانونية واجتماعية للسياسة الاجتماعية ، خصوصا وان المجتمع العراقي شهد تخريج دفعات من المهتمين في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية . (ياسين ، ٢٠٠١ ، ١٧٩).

لقد انساقَت الدولة وراء تقاليد المجتمع واسقطت من مضامين سياستها الاجتماعية، مسألة التمييز ضد المرأة، ويمكن التذليل على ذلك بقلة عدد مدارس البنات مقارنة بعدد مدارس البنين وتدني نسبة التحاق الإناث الى نسبة الذكور، كما ان الدولة اهتمت مبدأ العدالة في تعيين الإناث مقابل حرصها على تعيين الذكور في وظائفها وعض النظر عن العنف ضد المرأة الى غير ذلك من صور التمييز الجندي . (قادر، ٢٠١٦، ١١٢).

ان تدخل الدولة أدى الى ظهور مؤشر اخر مهم من مؤشرات السياسة الاجتماعية معرفيا وتطبيقيا، ويعني ذلك الانحسار المهم للسياسة التلقائية غير الرسمية تتمثل بالبرامج والمؤسسات التي انشأتها جمعيات ومنظمات غير حكومية. (حافظ، ٢٠١١، ص ١٩)

على ضوء ما سبق ظهر لنا بأن الدولة العراقية غير عادلة في توزيعها للخدمات الاجتماعية من خلال مؤسساتها المختصة كمؤسسات (الايتام - المعوقين - الاحداث الجانحين والسجينات) على محافظات العراق مثلا نجد في بغداد كل الأصناف من هذه المؤسسات ولا نجدها في محافظات أخرى



، ويعني هذا افتقار دولة العراق منذ تأسيسها الى استراتيجيات اجتماعية واضحة يمكن ان تنعكس في صورة سياسات لأصناف وفئات معينة من الشعب العراقي مثل (الفقراء ، الشباب ، الأطفال ، الارامل وغيرها) وحتى حين وجدت مثل هذه السياسات فأنها سببت وأصبحت امتدادا لتصورات أيديولوجية افقدتها أهدافها الوطنية وجعلتها تعبيراً عن غايات حزبية ونخبوية . (قادر ، ٢٠١٦ ، ١١٤) نظراً لعمق التحولات التي اصابت المجتمع وتسارعها . (ياسين ، ٢٠٠٠ ، ص ١٦٤).

وقد ساهمت التحولات الاقتصادية والسياسية الدولية في اخفاق المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها ووظيفتها بفعالية وبضمنها الاسرة والمدرسة ومنظومة القيم والتعليم عموماً، فضلاً عن الجمعيات المهنية والعمومية التي عرفت حالة اضطراب واختلال كبير

وفي ظل الازمات التي شهدتها المجتمع العراقي فإن التدابير الحمائية التي اتخذتها الحكومة العراقية اللاحقة بعد الاحتلال لم تكن بالمستوى المطلوب وقد يعود الامر الى عدد من الأسباب في مقدمتها تخبط الساسة القائمة وغياب الرؤية التخطيطية للقائمين على إدارة المجتمع ، فضلاً عن ظاهرة الفساد الإداري والمالي التي تركزت في الكثير من مؤسسات البناء الاجتماعي والى جانب ذلك فإن صناعات القرار لا يملكون سياسة ثابتة لمعالجة الأوضاع الاجتماعية المتردية وليس لديهم الرؤية المستقبلية الواضحة في خضم النزاع القائم والمستمر على المناصب ، كل هذا اسهم في تردي الخدمات الاجتماعية وتدهور الامن المجتمعي ، وهنا لابد على الحكومة من إعادة النظر في واجباتها اتجاه شرائح المجتمع الذي عانى خلال مسيرة طويلة من التحديات في ظل تراكم الازمات نتيجة الحروب والاحتلال والنزاعات الداخلية . (قادر ، ٢٠١٦ ، ١١٩) .

ان الرؤية المستقبلية للسياسة الاجتماعية لابد ان تستند الى استيعاب لمؤشرات الحاضر ومتغيراته والتي يتلخص بعضها في الآتي: (ياسين ، ٢٠١١ ، ص ٢٠١) .

1- ان العراق يشهد تحولات كبيرة باتجاه تضييد الجراح والانتقال الى حالة التنمية المستدامة ومحاولة بناء مجتمع ديمقراطي يتراجع فيه الدور المركزي المهيمن للدولة.

2- ان العراق يشهد تحولا من اقتصاد محاصر الى اقتصاد ليبرالي وسوق مفتوحة وبرامج خصخصة وهذا يعني ان ثمننا اجتماعيا باهظا قد يدفع.

3- ان الاحداث التي شهدتها العراق قبل وبعد الاحتلال أدت الى تقاوم ظواهر معينة مثل ارتفاع اعداد الفئات المهمشة، الايتام والمشردين والمتسولين وغيرهم من الفئات التي تحتاج الى برامج وسياسات تقوم على رعاية خاصة.



الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة:

- ان للأخصائيين الاجتماعيين دورا أساسيا في وضع السياسة الاجتماعية من خلال تصميم المشروعات الاجتماعية ومحاولة القضاء على المشكلات الاجتماعية او منع ظهورها.
- ان اهتمام الخدمة الاجتماعية في وضع الساسة الاجتماعية وفي اطارها المهني المعاصر سوف يوجه اهتمامات الدولة بأجهزتها المختلفة حول كافة القضايا الاجتماعية المعاصرة.
- تشكل السياسة الاجتماعية تعبيرا واضحا عن إرادة المجتمع وأماله وطموحاته
- كما تحدد السياسة الاجتماعية المجالات التي يتطرق اليها العمل الاجتماعي، وتحدد الفئات المستهدفة في العمل الاجتماعي.
- تلتزم السياسة الاجتماعية الديمقراطية والجماعية والانضباطية والقيم الإنسانية والأخلاقية وتتنافى مع التسلطية والنزعة الفردية.
- ان السياسة الاجتماعية ليست مسؤولية محصورة بمهنة الخدمة الاجتماعية، وانما يشارك فيها الاخصائيون الاجتماعيين ضمن الفريق المتكامل الذي يتألف من عدد من الاخصائيين في كافة المجالات المتصلة بالسياسة الاجتماعية.
- ان ممارسة السياسة الاجتماعية هي جزءا أساسيا من النشاط المهني لجميع الاخصائيين الاجتماعيين في كافة المؤسسات الحكومية والمجتمعية.

ثانياً: اهم المقترحات التي يوصي بها البحث:

- 1- على الاخصائيين الاجتماعيين الاستفادة من التجارب الأخرى للمجتمعات المتطورة من اجل الاستفادة من أحدث التطورات في المجال السياسي.
- 2- تقديم المقترحات والتشريعات المناسبة للمسؤولين بخصوص البرامج السياسية والاجتماعية التي تهتم اغلب الجمهور المحلي والوطني.
- 3- تنظيم الندوات وعقد مؤتمرات من اجل حماية ورعاية حقوق المواطنين على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية وتقديم الخبرات والعون لكافة منتسبي المؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة بمؤسسات الخدمة الاجتماعية وغيرها في المجتمع.
- 4- الاستفادة من كافة وسائل الاعلام السمعية والمرئية والمقروءة من اجل توعية أبناء المجتمع بالمشكلات الاجتماعية المتنوعة وتوعية الناس بحقوقهم المشروعة.



المصادر:

- ١-د. احمد عبدالحميد الابيشهي ، مقياس ممارسة السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية ، العدد ١٣، مج ١، ٢٠٢١.
- ٢-احسان محمد الحسن، تنظيم المجتمع، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ط١ ٢٠٠٦.
- ٣-إبراهيم ناصر ، علم الاجتماع التربوي ، دار الجيل ، بيروت ، ٢٠٠٨.
- ٤-حسين حسن سليمان، هشام سيد عبدالمجيد، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والاسرة، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٥.
- ٥-د. سهام القبندي ، السياسة الاجتماعية والممارسة المهنية ، المكتبة العصرية ، ط١ ، جمهورية مصر ، ٢٠١٣.
- ٦-سمير إبراهيم حسن، تمهيد في علم الاجتماع، دار المسيرة، ط١، عمان، الأردن، ٢٠١٢.
- ٧-سليمان حسين ، دور مؤسسات الخدمة الاجتماعية في إدارة الازمات في السودان ، أطروحة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان ، ٢٠١٩.
- ٨-د. فيصل محمود الغرابية، الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي، ط٢، دار وائل، الأردن ، عمان ، ٢٠٠٨.
- ٩-د. محمد محمود مهدي ، علم الاجتماع السياسي ، دار الكتب والدراسات العربية ، ط١، الإسكندرية ، ٢٠٢٠.
- ١٠- محمد احمد بيومي ، محروس خليفة ، الاتجاهات النظرية في السياسة الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦.
- ١١-د. مهدي عباس قادر، السياسة الاجتماعية، دار الحامد للنشر، ط١، الأردن، عمان ، ٢٠١٦.
- ١٢-عبد الخالق محمد عفيفي، الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية رائدة، المكتبة العصرية، ط١، القاهرة، ٢٠١٤.
- ١٣-عبد الله محمد عبد الرحمن، سياسات الرعاية الاجتماعية للمعوقين في المجتمعات النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦.
- ١٤-د. عبد الناصر سليم حامد، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، دار أسامة للنشر، ط١، الأردن، عمان، ٢٠١٢.
- ١٥-د. عدنان ياسين ، د. كريم محمد ، العمل الاجتماعي في العراق ، دراسة قدمت الى بيت الحكمة، ٢٠٠١.
- ١٦-د. عدنان ياسين، المجتمع العراقي وديناميات التغيير، بيت الحكمة، ط١، بغداد، ٢٠١١.
- ١٧-د. عدنان ياسين، الفقر والمشكلات الاجتماعية، وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية، بيت الحكمة، ط١، بغداد، ٢٠٠٢.
- ١٨-ناهدة عبد الكريم، السياسة الاجتماعية في العراق، مراجعة استطلاعية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١.
- ١٩-نبيل عبدالهادي، مقدمة في علم الاجتماع التربوي ، دار اليازوري ، عمان ، ٢٠٠٩.
- ٢٠- (شبكة المعلومات الدولية نت) <https://socialsystemengineering>

JOBS



مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science



ISSN 2306-5249

العدد الثامن
٢٠٢٢ م / ١٤٤٣ هـ



مجلة العلوم الأساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية